

البحث الخامس

# المصطلحات الفقهية والأصولية عند السادة المالكية

إعداد

أ.د/ محمد إبراهيم الحفناوى





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فإن أمتنا الإسلامية تتميز عن غيرها من الأمم بذلك التراث الزاخر الذي خلفه لنا نخبة من العلماء الأفاضل الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الكتاب والسنة متجردين في هذا الله سبحانه وتعالى.

ومن ثم فالواجب علينا أن نستمد من أمجاد ماضينا ما نعزز به حاضرنا لنضمن مستقبلاً يسائر الزمن في تطوره وهذا لن يكون بدون الرجوع إلى التراث وهضمه، واستيعابه حتى يمكننا البناء عليه، والإضافة إليه.

وإذا فاتك التفات إلى الماضي فقد غاب عنك وجه التأسى

وهذه محاولة أقوم بها من أجل تيسير التراث على الباحثين تتمثل في تفسير الرموز والمصطلحات التي تبدو كالألغاز ويكاد لا يخلو منها مصنف من مصنفات المالكية مما يشكل عثرة كبيرة أمام الباحثين ولعل الله عز وجل يعينني على كتابة مصطلحات جميع المذاهب الفقهية والله الموفق.

دكتور

محمد إبراهيم الحفناوي



## مَهَيِّنَةٌ:

ينسب المذهب المالكي إلى الإمام مالك رحمه الله وهذه نبذة في التعريف به وبمذهبه.

هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر إمام دار الهجرة وكنيته أبو عبد الله وهو من قبيلة (حمير) باليمن وينسب إليها فيقال (الحميري)، وينسب أيضاً إلى قبيلة (ذي أصبح) - بفتح الهمزة وسكون الصاد وفتح الباء - فيقال له (الأصبحي) لأنه كان بين قبيلة - حمير - وقبيلة - ذي أصبح - حلف على التعاون والتناصر، وينسب أيضاً إلى المدينة المنورة فيقال له - المدني - لأن أحد أجداده قدم المدينة وسكنها وأنجب فيها ذرية صالحة كان منها الإمام مالك أحد الأئمة الأربعة<sup>(١)</sup>.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنه لا توجد صلة قرابة بين الإمام مالك وبين أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ لأن الإمام مالكاً يماني الأصل، والصحابي الجليل أنس بن مالك الأنصاري مدني مات سنة ٩٣هـ وهي السنة التي ولد فيها الإمام مالك رحمه الله.

## مولده ونشأته:

ولد رحمه الله بالمدينة المنورة سنة ٩٣هـ وتربى فيها وحفظ القرآن الكريم وطلب العلم ولاقى في سبيله الكثير من الشدائد. قال ابن القاسم: <sup>(٢)</sup> أفضى طلب العلم بمالك إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه ثم مالت إليه الدنيا بعد ذلك.

(١) الأعلام ٢٥٧/٥، والفتح المبين للمراغي ١١٧/١ وكتاب الشهاوي في تاريخ التشريع ص ١٦٣.

(٢) هو تلميذ الإمام مالك كما سيأتي.



وقد عرف رحمه الله بالتبحر في العلم منذ صباه وكان علمه مقروناً بالتواضع والصلاح والتقوى وكان مجلسه مجلس وقار وحلم ليس فيه مراء ولا لغط ولا رفع صوت وحسبك في مهابته ووقاره أن هارون الرشيد الخليفة العباسي كتب إليه ليأتيه فيحدثه، فقال مالك: العلم يؤتي، فقصد الرشيد منزله فجلس واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين إن من إجلال رسول الله ﷺ إجلال العلم. فجلس بين يديه مستوياً، فحدثه.

وكان رحمه الله إذا أراد أن يحدث توضأ، وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلسته. فسئل عن ذلك؟ فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

وكان لا يركب في المدينة حتى مع تقدم سنه وضعفه ويقول: لا أركب في مدينة دفن فيها جثمان رسول الله ﷺ. (١)

وقيل له: كيف أصبحت؟ قال في عمر ينقص ونوب تزيد.

شيوخه:

كانت المدينة المنورة مهد العلم ومبعث النور فطلب رحمه الله العلم على علمائها وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرمز فأقام معه نحو سبع سنوات لم يخلطه بغيره ثم صار ينتقل بين الشيوخ يأخذ عنهم العلم حتى بلغ من أخذ عنهم تسعمائة من الشيوخ. منهم ثلاث مائة من التابعين، وستمائة من أتباع التابعين وقد روي عنه أنه قال: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك ومن أشهرهم:

١- عبد الرحمن بن هرمز أبو داود. حافظ قارئ من أهل المدينة أدرك أبا هريرة وأخذ عنه ولازمه الإمام مالك سبع سنوات لم يخلطه بغيره، وأخذ عنه الفقه وغيره وقال: كنت آتي ابن هرمز بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل. توفى

(١) الفتح المبين للمراغي ١/ ١٢٠.



رحمه الله بالإسكندرية سنة ١١٧هـ<sup>(١)</sup>.

٢- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري تابعي من أهل المدينة أخذ عنه الإمام مالك الحديث حتى صار أعلم الرواة به وفي الموطأ أحاديث كثيرة رويت عن طريق ابن شهاب ويعتبر ابن شهاب أحد أكابر الحفاظ والفقهاء وتوفى رحمه الله سنة ١٢٤هـ<sup>(٢)</sup>.

٣- نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر: أحد رجال السلسلة الذهبية التي قال عنها أبو داود: إنها أصح الأسانيد وهي - مالك عن نافع عن ابن عمر -.

وقد أخذ عنه مالك الحديث وفقه ابن عمر، وكان رحمه الله من سادات التابعين حافظاً ثباتاً ثقة سمع من ابن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي لبابة وغيرهم رضي الله عنهم وسمع منه جماعة منهم ابن شهاب ومالك.

توفى رحمه الله سنة ١١٧هـ أو سنة ١٢هـ<sup>(٣)</sup>.

٤- أبو عثمان ربيعة بن عبد الرحمن المدني المعروف بربيعة الرأي مفتي المدينة. إمام جليل ثقة أدر جماعة من الصحابة وأخذ عنهم منهم: أنس رضي الله عنه أخذ مالك عنه فقه أهل الرأي ولما مات رحمه الله قال الإمام مالك: ذهبت حلوة الفقه منذ مات ربيعة الرأي توفى رحمه الله سنة ١٣٦هـ<sup>(٤)</sup>.

تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام مالك رحمه الله تسعمائة وثلاثة وتسعون رجلاً ولم يعرف لإمام من الأئمة هذا العدد من التلاميذ وسبب ذلك أنه رحمه الله كان مقيماً بالمدينة

(١) مالك لأبي زهرة ص ٨٩، والأعلام ٣/٣٤٠.

(٢) الأعلام ٧/٩٧.

(٣) شجرة النور الزكية ١/٤٨.

(٤) شجرة النور الزكية ١/٤٦، والأعلام ٣/١٧.



المنورة لم يرحل عنها إلا حاجاً ولم يعرف عنه أنه فارق بلاد الحجاز، وكان الناس بعد الحج يقصدون زيارة المدينة المنورة لينعموا بالصلاة في مسجده (صلى الله عليه وسلم) وزيارته وكانوا يلتقون بالإمام يتعلمون منه العلم وينشرونه في بلادهم، وقد استمر لقاء الإمام بهم زمناً كثيراً فقد بارك الله له في عمره فعاش نحواً من ست وثمانين سنة قام بالتدريس منها ما يقرب من ستين سنة وفي كل سنة كان يلاقي من طلاب العلم أفراجاً غير الأفواج التي كان يلاقيها في السنة التي قبلها، ومن أشهر تلاميذه:

١. عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد روي عن أربعمئة عالم منهم الإمام مالك الذي أخذ عنه الفقه وصحبه عشرين سنة ونشر مذهبه في مصر وتوفي سنة ١٩٧هـ<sup>(١)</sup>.

٢. أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين روي عن مالك الموطأ وكان أعلم أصحابه بمختلف قوله، وأفضت إليه رئاسة المذهب بمصر بعد أشهب. ولد بمصر سنة ١٥٥هـ وتوفي بها في رمضان سنة ٢١٤هـ وقبره بجانب قبر الإمام الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

٣. أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري أثبت الناس في مالك وأعلمهم بأقواله صحبه عشرين سنة وتفقه به وبنظرائه توفي رحمه الله بمصر سنة ١٩١هـ<sup>(٣)</sup>.

٤. أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود المصري قيل: أسمه - مسكين - وأشهب لقب له انتهت إليه رئاسة المذهب في مصر بعد موت ابن القاسم

(١) شجرة النور الزكية ٥٨/١ - ٥٩.

(٢) المرجع السابق ٥٨/١ - ٥٩.

(٣) شجرة النور الزكية ٥٨/١، والفتح المبين للمراغي ١٢٦/١.



تفقه على مالك رحمه الله ولد بمصر سنة ١٤٠هـ توفى بها سنة ٢٠٤هـ —  
بعد موت الإمام الشافعي رحمه الله بثمانية عشر يوماً<sup>(١)</sup>.

مؤلفاته:

للإمام مالك رحمه الله مؤلفات كثيرة من أشهرها:

١. (الموطأ) ويعتبر هذا الكتاب مع صحيح البخاري ومسلم أصح كتب السنة  
إسناداً.

٢. (رسالة في القدر والرد على القدرية).

٣. (رسالة على الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة).

٤. كتاب في تفسير غريب القرآن.

أدلة الإمام مالك الفقهية:

تتحصر أدلة مالك الفقهية التي تعتبر أصول مذهب في أحد عشر دليلاً هي:

١. القرآن الكريم.

٢. السنة النبوية.

٣. الإجماع.

٤. إجماع أهل المدينة.

٥. القياس.

٦. قول الصحابي.

٧. المصلحة المرسلة.

(١) شجرة النور الزكية ٥٩/١، والأعلام ٣٣٣/١.





٨. العرف والعادة.

٩. الاستصحاب.

١٠. الاستحسان.

١١. سد الذرائع.

وفاته رحمه الله:

توفي الإمام مالك رحمه الله سنة ١٧٩هـ بالمدينة المنورة ودفن بجوار شيخه نافع بالبقيع.<sup>(١)</sup>

هذا وقد انتشر المذهب المالكي في بلاد كثيرة منها: مصر، والأندلس وتونس، وظهر في مصر في حياة الإمام مالك رحمه الله واختلفوا في أول من أعلنه بمصر ودعا إليه فقيل: عبد الرحمن بن القاسم، وقيل: عثمان بن الحكم الجذامي المتوفى سنة ١٦٣هـ.

### المؤلفات الفقهية في المذهب المالكي:

قبل أن أذكر أهم الكتب الفقهية في المذهب المالكي أرى أن المقام يستدعي ذكر مقدمة أبين فيها الصلة بين الفقه، والحديث، والمنزلة السامية لإمام دار الهجرة فيهما.<sup>(٢)</sup>

فعلم الحديث لم يكن قد تميز تميزاً كاملاً عن الفقه بل كانا مختلطين. الفقيه يروي الأحاديث التي يبني عليها استنباطه فيكون محدثاً بما يرويه، وفقهياً بما يستنبطه. بيد أن بعض الفقهاء كان يغلب عليه الإفتاء، وبعضهم كان يغلب عليه الرواية، وبذلك أخذ ينفصل الفقه عن الحديث.

(١) دفن بجوارهما إمام الدعاة في هذا العصر شيخنا محمد الغزالي رحمه الله.

(٢) راجع: مالك حياته وعصره ص ١٦٧، للعلامة الإمام أبي زهرة.



فمن تجرد لاستنباط الأحكام من القرآن، والحديث بعد العلم بصحته كان الفقيه.

ومن تجرد للرواية يعرف صاحبها من سقيمها، ويتعرف الرجال عدلهم من مستورهم من غيره فهو المحدث.

ولم يكن ذلك الانفصال قد تم على وجه كامل في عهد مالك رضي الله عنه فكان الفقيه هو المحدث.

ولعلنا لا نجد عالماً قد اجتمعت له الصفتان بقدر كامل، ويكاد يكون متساوياً في الناحيتين كمالك رضي الله عنه. فهو الحافظ المحدث الذي كان من أول من نبه لضرورة تمييز مراتب الرجال لقبول أحاديثهم، ودرس المرويات دراسة ناقدة فاحص.

وهو إلى هذا إمام دار الهجرة في الفقه، والإفتاء.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام رضي الله عنه لم يدون أصوله التي سار عليها وأتبعها في استنباط الأحكام كما فعل تلميذه الشافعي رضي الله عنه الذي يعتبر أول من كتب الأصول ودون، ولكنه ذكر منهاجه إجمالاً في كثير من عبارات أشتمل عليها كتابه - الموطأ -، وعبارات رويت عنه بطريق تلاميذه والمعاصرين له.

أما الفروع الفقهية فقد وردت لنا بطريقتين:

أحدهما: كتبه التي ألفها وعلى رأسها - الموطأ -.

الطريق الثاني: نقل أصحابه لأرائه في المسائل المختلفة. فقد كان للإمام مالك رحمه الله تلاميذ ببلاد الحجاز، وتلاميذ بمصر، وبشمال إفريقية، وبالأندلس، وقد انبثوا في تلك الأقطار المتناحية في حياته ينشرون فتاويه في المسائل، والواقعات وقد استحفظوها وقيدوها، وكان هو لا يمنعهم من تقييدها، وإن لم يكن



حريصاً على نقلها، وقد دونت تلك الفتاوي، وجمعت وخرج عليها فكانت هي الطريق الثاني لتعرف فقهه بعد تعرفه مما كتبه هو.

هذا: وبعد الانتهاء من هذه المقدمة يجيء دور الحديث هن أهم الكتب في الفقه المالكي:

#### ١. الموطأ: (١)

وهو من تأليف الإمام مالك رحمه الله، وبعد أول مؤلف ثابت النسبة إلى مؤلفه دون شك وقد ذاع، وانتشر، وتناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل بسبب إخلال مؤلفه رحمه الله.

والموطأ يعد الأول في التأليف في الفقه، والحديث معاً فقد كان الناس في العصر الذي قبله يعتمدون على الذاكرة أكثر مما يعتمدون على الكتاب، ويعتمدون في العلم على السماع، والتلقي لا على المكتوب المدون وذلك في الغالب والكثير.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الاتجاه قد وجد قبل الإمام مالك رحمه الله - وفي عصره - إلى تدوين أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأقوال الصحابة، والتابعين رضي الله عنهم.

وقد جمع ناس من أقرانه مسائل في فقه الحجاز، ودونها في كتب قرأها الناس.

ويلاحظ أن أول من عمل موطأ جمع فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة هو: عبد العزيز بن عبد الله الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث، فأتى به إلى مالك

---

(١) راجع المكتوب عن الموطأ في كتاب - الإمام مالك: حياته وعصره - للإمام محمد أبي زهرة رحمه الله ص ١٧٥.

هذا وقد سمي الموطأ بهذا الاسم لما فيه من أحاديث الأحكام المهمة للشريعة. وقال بعضهم: إنما سمي بهذا لأنه عرضه على بضعة عشر صحابياً وكلهم واطنوه على صحته.



رحمه الله فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار ثم سددت ذلك بالكلام.

ووجد الإمام مالك رحمه الله كتباً أخرى مثل كتاب ابن الماجشون، وهي - موطأ - إبراهيم بن محمد السلمي المتوفى سنة ١٨٤هـ، و - موطأ - عبد الله الفهري المتوفى سنة ١٩٧هـ، و - موطأ - عبد الرحمن بن أبي نئب - من شيوخ مالك رحمه الله.

ولما قيل له: شغلت نفسك بهذا الكتاب، وقد شارك فيه الناس وعملوا مثله قال: أثنوني بها، فنظر فيها ثم قال: لتعلمن ما أريد به وجه الله.

فتأليف - الموطأ - كان نتيجة لمقتضيات الزمن، ووجود الدواعي إليه حيث اتجهت همة العلماء، والخلفاء من قبل عصر مالك رحمه الله إلى جمع علم المدينة المنورة ونزع العلماء إلى ذلك في عصره حيث اهتموا بجمع أبواب الفقه المجمع عليها عند أهل المدينة.

فرأي الإمام أنه لابد من جمع أحاديث أهل المدينة، وأقوال الصحابة، والتابعين بها، وأنه لابد أن يكتب ما دام قد وجد أن الذي كتب لم يسلك الطريق الأمثل فكان - الموطأ - الجامع بين الفقه والحديث.

ويذكر العلماء أن جمع الإمام مالك للموطأ كان بناء على طلب أبي جعفر المنصور فإنه قال لمالك رحمه الله:

ضع للناس كتاباً أحملهم عليه، وتجنب فيه تشديدات ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود. رضي الله عنهم -.

وقال له: يا أبا عبد الله.

ضم هذا العمل، ودونه كتاباً، وأقصد أواسط الأمور، وما أجمع عليه الصحابة أم.



وإذا كانت قد توافرت الدواعي عند مالك من تلقاء نفسه لتدوين العلم المدني خشية الضياع فقد كان طلب الخليفة مزكياً للأمر الذي رأى دواعيه متوافرة فحصلت مجاوبة بين مالك والخليفة المنصور في الكتابة والغرض منها.

على أن الخليفة لم يكن يقصد من الجمع الخوف على ذهاب العلماء، وإنما كان له مطلب آخر وهو توحيد الأقضية في كل البلاد حيث إن الخلاف بين الفقهاء قد اتسعت آفاقه، ولا منجاة من هذا الاختلاف في الأقضية إلا بجمع السنة واختيار طريق وسطاً من أقوال الفقهاء يكون مذهب القضاة يقضون به، ويخرجون عليه.

وقد أخذ الإمام في تأليفه وتمحيصه وقتاً طويلاً حيث إن طلب أبي جعفر المنصور كان سنة ١٤٨هـ، ونشره الإمام مالك على الناس سنة ١٥٩هـ بعد وفاة الخليفة بسنة. فلم يقدر الله للموطأ أن يتم تدوينه في عصر الخليفة الذي طلب كتابته.

وبهذا يعلم أن الفترة التي قضاها الإمام مالك في جمعه وتمحيصه كانت إحدى عشرة سنة.

كما أنه استمر يمحس فيه إلى أن مات، فكان كلما راجعه حذف منه بعض ما كان قد أقره.

وقد حاول الخلفاء أن يجعلوا الموطأ قانوناً عاماً يرجع إليه القضاة في أحكامهم، وخالفهم الإمام في ذلك وقال إن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في الآفاق، وكل عند نفسه مصيب.

### مسلك الإمام في جمع الموطأ:

المسلك الذي سلكه الإمام مالك رحمه الله وهو يجمع - الموطأ - يتفق تماماً مع الغرض الذي قصده من جمعه.

فلم يكن قصده رحمه الله جمع، وتدوين طائفة من الأحاديث التي صحت عنده



كما هو الشأن في صحاح السنة التي دونت بعده. بل كان هدفه، وقصده جمع الفقه المدني، والأساس الذي قام عليه. فهو كتاب حديث وسنة وفقه.

والقارئ في الموطأ يجده يذكر الأحاديث في الموضوع الفقهي الذي اجتهد فيه، ثم عمل أهل المدينة المجمع عليه، ثم رأي من التقى بهم من التابعين، وأهل الفقه، والرأي المشهور بالمدينة.

فإن لم يكن شيء من ذلك في المسألة اجتهد على ضوء ما يعلم من الأحاديث، والفتاوى، والأقضية ودون رأيه في ذلك.

### عدد أحاديث الموطأ :

عدد الأحاديث في الموطأ مختلف باختلاف رواته. فقد قال أبو بكر الأبهري رحمه الله جملة ما في - الموطأ - من أحاديث النبي ( صلى الله عليه وسلم )، وقضايا الصحابة، وفتاوى التابعين ألف، وسبعمائة، وعشرون حديثاً. المسند منها: ستمائة حديث.

والمرسل: مائتان، واثنان، وعشرون.

والموقوف على الصحابة: ستمائة، وثلاثة عشر.

ومن أقوال التابعين: مائتان، وخمسة وثمانون.

وقال الغافقي في سند الموطأ: اشتمل كتابنا هذا على ستمائة حديث وستة وستين حديثاً وهو الذي انتهى إلينا من سند موطأ مالك.

وقال الحافظ أبو سعيد العلاني: يروى الموطأ عن مالك جماعة كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص... وأكثرهم زيادة رواية أبي مصعب فقد قال ابن حزم: في موطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث.<sup>(١)</sup>

(١) راجع: تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك للسيوطي ص ٥٠.



روي مالك الموطأ عن رجال كثيرين. وجملة من تلقى عنهم خمسة وتسعين رجلاً.

وعدد من تلقى الروايات عنهم من الصحابة خمسة وثمانون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة.

وعدد من روي لهم من التابعين ثمانية وأربعون.

ويلحظ أن رجاله جميعاً من أهل المدينة المنورة إلا سبعة رجال هم: أبو الزبير من أهل مكة.

وحميد الطويل، وأبو أيوب السخيتاني من أهل البصرة.

وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان.

وعبد الكريم بن مالك الجزري من أهل الجزيرة.

وإبراهيم بن أبي عبلة من أهل الشام.

من تلقى الموطأ عن مالك رحمه الله:

الذين تلقوا الموطأ عن الإمام مالك هم جملة تلاميذه، وقد ذكر القاضي عياض عدة من روي الموطأ فكانوا نيفاً وستين.

وذكر الغافقي أنه قرأ الموطأ من اثنتي عشرة رواية.

ويلحظ أن المطبوع الآن المتداول روايتان للموطأ:

إحدهما: رواية محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله صاحب أبي حنيفة

رحمهما الله.



وثانيتينهما: رواية يحيى بن يحيى الليثي البربري الأندلسي المتوفى سنة ٢٣٤هـ وهو من تلاميذ الإمام مالك رحمه الله.

ورواية محمد بن الحسن أقل عدداً في بعض أبوابها، وفي مقدار أحاديثها من رواية يحيى، ويوازن العلماء بينهما من حيث الصحة، فيرجح بعضهم رواية محمد، ويرجح الأكثرون رواية يحيى.

وقد كان محمد يذكر رأيه أحياناً في المسائل الفقهية التي يخالف فيها مالكاً رحمه الله كما كان يفعل مع شيخه أبي حنيفة رحمه الله في كتاب الآثار، وكما كان يفعل معه ومع أبي يوسف في كتب ظاهر الرواية التي نقل بها الفقه الحنفي.

والاختلاف بين الروایتين ليس كبيراً مما يدل على أن الأصل واحد، والنسبة صحيحة في جملتها لا مجال للريب فيها.

## ٢. المدونة:

تعتبر المدونة أصل المذهب المالكي وعمدته، وأصح كتب الفروع فيه، وإذا أطلق لفظ - الكتاب - في الفقه المالكي أنصرف إليها كما ينصرف لفظ - الكتاب - عند النحويين إلى كتاب سيبويه وعند الحنفية إلى كتاب القدوري.

يقول الحطاب رحمه الله:

.... والمدونة أشرف<sup>(١)</sup> ما ألف في الفقه من الدواوين وهي أصل المذهب وعمدته.<sup>(٢)</sup>

وقال سحنون: عليكم بالدونة فإنها كلام رجل صالح، وروايته أفرغ الرجال عقولهم، وشرحوها، وبينوها.

(١) عبر الحطاب بكلمة - أشرف - ولم يقل - من أشرف باعتبار أن الحديث عن الفقه فقط.

(٢) راجع: مواهب الجليل ٣٤/١.





وكان يقول: ما اعتكف رجل على المدونة، ودراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده وما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه.

وكان يقول: إنما المدونة من العلم بمنزلة أن القرآن من القرآن تجزئ في الصلاة عن غيرها، ولا يجزئ غيرها عنها.

ونقل أبو الحسن عن ابن يونس فقال: يروى ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك وبعده مدونة سحنون.<sup>(١)</sup>

وإنما حظيت المدونة بهذه المكانة بسبب أنه تداولها أفكار أربعة من المجتهدين تضمنت أقوالهم ورواياتهم<sup>(٢)</sup> وهم:

١. الإمام مالك رحمه الله المتوفى سنة ١٧٩هـ.

٢. أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المتوفى سنة ١٩١هـ.

٣. أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن سحنون المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

٤. أسد بن الفرات بن سنان المتوفى سنة ٢١٣هـ.

وهذه الروايات والأقوال هي الراجحة في المذهب، أو المشهور كما هو التعبير الشائع عند المالكية. فقد نص الشيخ محمد عlish رحمه الله على أن المراد بالنتشهير الترجيح<sup>(٣)</sup>.

(١) معلوم عند أهل العلم أن أصح كتب السنة إسناداً - موطأ مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.

(٢) راجع: مواهب الجبل ٣٤/١.

(٣) راجع: تقارير الشيخ محمد عlish على حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٣/١. والبحث الفقهي لأخي المرحوم الدكتور/ إسماعيل عبد العال ص ١٨٩.



وقد ذكر الشيخ أبو زهرة رحمه الله أن المدونة تعتبر الأصل الثاني للفقه المالكي بعد - الموطأ - وأنه لوحظ في تدوينها أمران جديران بالاعتبار لأنهما يكشفان على ابتداء تلاقي طرق الدراسات الفقهية المختلفة، وعلى مقدار انتفاع كل إقليم بفقه الآخر.

**الأمر الأول:** أن المدونة إنما كتبت محاكاة للمسائل التي اشتملت عليها كتب محمد الشيباني في الفقه العراقي. فإن أسداً عندما أطلع على كتب العراقيين أراد أن يستخرج أجوبة مسائلها في الفقه المالكي.

وإذا كان الفقه العراقي أخص ما امتاز به كثرة التفرع، والفرض أي تقدير مسائل غير واقعة، والفقه المالكي يقتصر على النوازل، ولا يفتى في غيره فإنه مما لاشك فيه أن الفقه المالكي قد استفاد في عصره الأول أكبر فائدة بتلك المحاولة الناجحة التي قام بها أسد غداً أنه فتح الفقه المالكي ووسعه، وحمل تلميذه الأول ابن القاسم على التخريج عليه، وبذلك تلاقي الفقه المدني بالعراقي.

وكما استفاد العراقيون من المدنيين إطلاعاً على آثار لم تكن عندهم برواية محمد - الموطأ - فقد استفاد الفقه المالكي من عمل أسد.

**الأمر الثاني:** أن المدونة تشمل آراء مالك المروية وآراء أصحابه وتخرج ابن القاسم على أصول مالك.

فهو في الواقع قد سنت سبيل الفقه المقارن بموازنة آراء مالك بآراء أصحابه، وسنت السبيل لتخرج المسائل على أصول مالك ونسبتها إليه على هذا الاعتبار، وبذلك فتح باب التخريج في المذهب المالكي منذ عصره الأول.

ومعروف أن التخريج في المذهب طريق نموه، وأساس شمول أحكامه لأن الحوادث لا تنتهي.<sup>(١)</sup>

(١) راجع: مالك - حياته وعصره - للإمام محمد أبي زهرة ص ٢١١.



هذا وقد حوت المدونة ستة وثلاثين ألف مسألة في الفقه، وأقبل عليها الفقهاء

بالشرح والاختصار.

ويظهر أن أول من حاول شرحها محمد بن سحنون. شرح منها أربعة كتب

منها كتاب المراجعة.

واختصرها محمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني المعروف بمالك الأصغر

في كتاب اسمه - النوادر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات -.

### ٣. الواضحة:

لعبد الملك بن سليمان بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨هـ وهي من أجل الكتب

الفقهية في المذهب، وقد جمعها مؤلفها من رواياته عن ابن قاسم وأصحابه،  
وانتشرت في بلاد الأندلس، وقام بشرحها ابن رشد رحمه الله.

### ٤. المستخرجة العتبية على الموطأ:

ويطلق عليها - العتبية - نسبة إلى مؤلفها محمد العتبي بن أحمد القرطبي

المتوفى ٢٥٥هـ.

وهي عبارة عن سماعات من مالك رحمه الله جمعها العتبي، وأضاف إليها

الكثير من المسائل الفقهية، وقد حازت القبول عند العلماء حتى إنهم هجروا كتاب -

الواضحة - واعتمدوا عليها.

### ٥. الموازية:

لمحمد بن إبراهيم الإسكندري ابن المواز المتوفى سنة ٢٦٩هـ. وهي من

أجل كتب المالكية، وأيسرها، وأجمعها للفقه حتى إن القاسبي رجعها على سائر

الأمهات قائلاً إن صاحب الموازية قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على

أصولهم في تصنيفه، وغيره إنما قصد جمع الروايات، ونقل نصوص

السماعات. أهـ



٦. مختصر خليل:

للإمام أبي محمد خليل ابن إسحق المتوفى سنة ٧٧٦هـ.  
وقد اختصره من جامع الأمهات لابن الحاجب، وبقي في تأليفه نيفاً وعشرين سنة، وحوى هذا المختصر أربعمائة ألف مسألة فقهية، وصار من أهم وأعظم الكتب في الفقه المالكي منذ القرن الثامن الهجري.

وقد أقبل عليه العلماء يشرحون مسائله، ويفصلون مجمله، ويبينون منهجه. والحق أنه لم يخدم كتاب في المذهب المالكي بمثل ما خدم به هذا المختصر.<sup>(١)</sup>

ومن أهم شروحه:

أ. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤هـ. وهو من أجل، وأعظم شروح المختصر.

ب. شرح الزرقاني على مختصر خليل.

وهو من الشروح التي لاقت القبول عند متأخري المالكية.

ج. الخرشي على مختصر خليل. واسمه - منح الجليل على مختصر خليل - لكنه أشهر بالاسم الأول.

وهو من تأليف الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي المتوفى سنة ١١٠١هـ.

وهو من الكتب التي ضمت فوائد كثيرة.

د. الإكليل شرح مختصر خليل للشيخ محمد الأمير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ.

(١) راجع: البحث الفقهي للدكتور/ إسماعيل عبد العال ص ١٣٣، ودليل السالك للدكتور/ حمدي



٧. التعريفات: (١)

لابن الجلاب محمد بن عبد الله التميمي المتوفى سنة ٤٥١هـ.

٨. البيان والتحصيل: (٢)

لابن رشد (الجد) محمود بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٢٢هـ.

٩. النخبة:

للقرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس المتوفى سنة ٦٨٤هـ ويعد هذا الكتاب من الكتب الأصلية في المذهب المالكي. (٣)

١٠. المجموع الفقهي في مذهب الإمام مالك:

للشيخ محمد بن محمد السنباوي المعروف بالأمير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ. ويعتبر هذا الكتاب مختصراً لمتن الشيخ خليل التزم فيه المؤلف بتدوين الراجح ونبه على فروع في المتن اعتمد المتأخرون خلافاً، ولهذا اقتصر المؤلف على تدوين المفتى به عند المتأخرين.

وقد شرح المؤلف المتن ووضع له حاشية بعنوان - ضوء الشموع على شرح المجموع - كما وضع على الشرح نفسه الشيخ حجازي العدوي حاشية وقد طبعاً باسم - حاشيتي حجازي العدوي، وسيدي محمد الأمير على المجموع. (٤)

١١. جامع الأمهات:

لابن الحاجب عثمان بن عمر المصري جمال الدين المتوفى سنة ٦٤٦هـ —

(١) الكتاب محقق بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٢) الكتاب مطبوع.

(٣) الكتاب مطبوع.

(٤) البحث الفقهي لأخي المرحوم الدكتور / إسماعيل سالم ص ١٣٥.



ويعرف هذا الكتاب بالمختصر الفرعي وهو مؤلف في فروع الفقه المالكي.

### رموز ومصطلحات لبعض كتب المالكية

الرمز	المقصود به
المص أو الأصل	مختصر خليل بن إسحاق.
مج	المجموع الفقهي في مذهب الإمام للشيخ محمد الأمير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ.
ضحيح	يقصد به كتاب - التوضيح - لخليل بن إسحاق صلح - المختصر -.
حش	يراد به - حاشية العدوى على شرح الخرشي.
ك	يقصد به - شرح الخرشي الكبير.
الكتاب أو الأم	يقصد بهذين الاصطلاحين كتاب - المدونة - لأنه صار عندهم علماً بالغلبة.
الأمهات:	المراد بالأمهات عند المالكية أربعة كتب هي:
	١. المدونة.
	٢. الموازية.
	٣. العتبية.
	٤. الواضحة <sup>(١)</sup> .



الدواوين: يطلق هذا المصطلح على سبعة كتب تعتبر أعظم كتب المذهب وهي الأمهات الأربع السابقة ويضم إليها:

١. المختلطة لابن القاسم.
٢. المبسوط للقاضي إسماعيل.
٣. المجموعة لابن عبدوس.

### الفرق بين الروايات والأقوال:

يرى بعض فقهاء المالكية أن الروايات هي أقوال مالك رحمه الله التي رويت عنه، وأن الأقوال هي أقوال أصحابه، وغيرهم من المتأخرين كابن رشد وغيره. ويرى بعض آخر من فقهاء المذهب أنه إذا ورد لفظ الرواية فهي مالك رحمه الله.

أما إذا ورد لفظ القول فقد يكون عن الإمام مالك رحمه الله عن غيره.<sup>(١)</sup> ومعنى هذا أن جميع فقهاء المالكية متفقون على أنه إذا أطلقت الروايات فهي أقوال مالك رحمه الله.

وخلافهم إنما هو في الأقوال:

فبعضهم يقصرها على أقوال أصحابه، ومن أتى بعدهم. وبعضهم يجعلها عامة حيث إنه يمكن أن تكون عن مالك أو عن غيره.

### ترتيب الروايات، والأقوال في المدونة:

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من المالكية في أن رأي الإمام مالك رحمه الله يقدم على رأي غيره حيث إنه إمام المذهب ومؤسسه.

(١) راجع: حاشية العدوى على الخرشي ٤٨/١، والبحث الفقهي ص ١٩٠.



ثم يقدم قول ابن القاسم على قول غيره المذكور في المدونة وذلك لأنه صحب الإمام مالكا أكثر من عشرين سنة ولم يفارقه حتى مات.<sup>(١)</sup>

ثم يقدم قول غيره في المدونة على قول ابن القاسم في غير المدونة لأن المدونة ثبتت ثبوتاً صحيحاً لا شك فيه.

يقول الشيخ علي بن عبد الرحمن الطنجي أبو الحسن المتوفى سنة ٧٣٤هـ.

قول مالك رحمه الله في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها لأنه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها لأنه أعلم بمذهب مالك رحمه الله، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها وذلك لصحتها.<sup>(٢)</sup> أهـ.

هذا الترتيب المذكور هو ما عليه جمهور المالكية.

وجاء في - التبصرة - لابن فرحون ترتيب آخر غير مشهور عن أبي محمد صالح وهو:

١. يفتى بقول مالك رحمه الله في - الموطأ -.
٢. فإن لم يجده فبقوله في - المدونة -.
٣. فإن لم يكن لمالك قول فبقول ابن القاسم في - المدونة -.
٤. فإن لم يكن لابن القاسم في - المدونة - فبقوله في غيرها.
٥. فإن لم يكن فبقول الغير في - المدونة -.
٦. فإن لم يكن فأقوال أهل المذهب.

(١) كان ابن وهب يقول: إن أردت فقه مالك فعليك بابن القاسم فإنه أنفرد به وشغلنا بغيره. أهـ.

(٢) راجع: تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك ٦٢/١.





وبلاحظ على هذا الترتيب تقديم رأي الإمام مالك رحمه الله في - الموطأ - على رايه في - المدونة - وهو ترتيب له وجاهته حيث يتفق مع قول أبي بكر محمد التميمي المتوفى سنة ٤٥١هـ.

ويروى ما بعد كتاب الله تعالى أصبح من موطأ مالك وبعده مدونة سحنون.<sup>(١)</sup> أهـ.

هذا وكون بعض فقهاء المذهب المالكي يضعون الموطأ هذا الموضع بعد كتاب الله تعالى فهو غير مسلم عند جمهور العلماء الذين يقدمون عليه الصحيحين. على العموم أصبح كتب السنة إسناداً هي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم وموطأ مالك رحمهم الله.

**الحكم إذا كان للإمام مالك رضي الله عنه قولان أو أكثر في مسألة واحدة:**

إذا وجد للإمام مالك رضي الله عنه قولان أو أكثر في مسألة واحدة فالواجب في هذه الحالة البحث عن التاريخ.

فإذا علم تاريخ كل من القولين أو الأقوال فإنه يعمل بالقول المتأخر.

وإن جهل التاريخ وكان الناظر من أهل الفتيا والاجتهاد فواضح أن عنده مقدرة على معرفة المتقدم من المتأخر لاطلاعه على المذهب فهو يعرف أصول إمامه، وأصول من اجتهدوا في المذهب، ومأخذ كل منهم، ومن ثم فإنه على ظنه أن الحكم الذي دل عليه هذا المأخذ أو ذاك هو الراجح.

أما إذا كان الناظر غير أهل للاجتهاد فليس له الاختيار بين القولين أو الأقوال كما أنه ليس له الجزم بأن قول ابن القاسم إنه المتأخر فيما إذا رأى قول ابن القاسم رواية عن مالك، ورأى رواية غيره عن مالك أيضاً. فليس له أن يجزم بأن قول ابن القاسم هو المتأخر لأنه ليس من أهل الاجتهاد.

(١) راجع: البحث الفقهي ص ١٩١.



وقد ذكر الفقيه المالكي أبو محمد عبد الله بن سماري أن شيخه أبا الحسن الأنباري كان يرجح قول ابن القاسم. ويرى أنه المتأخر إلا فيما شذ.<sup>(١)</sup>

### الفتوى من الكتب المعتمدة:

الأصل في الفتوى أن تكون بطريق الرواية عن العدل عن سبقة من أئمة المذهب العدول عن أمام المذهب. أو أصحابه.

فهل تجوز الفتوى من كتب المذهب وهي غير مروية، ولا مسندة إلى مؤلفيها؟

الحق أن العلماء متفقون على جواز الإفتاء من الكتب المشهورة الموثوق بها التي لا رواية فيها والتي اكتسبت ثقة الفقهاء لصحة ما فيها، وبعدها عن التدليس، والتحريف.

أما الكتب الغربية التي لم تتل ثقة العلماء، وكذلك الكتب الحديثة التصنيف التي لم يشتهر عزو ما فيها من النقول إلى الكتب المشهورة ولم يتصف أصحابها بالعدالة فيحرم الفتوى منها.

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله:

"..... وأما الاعتماد على كتب إلفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية.....".

وقال الشيخ القرافي رحمه الله:

"الأصل يقتضي أن لا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن العدول عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي كما تصح الأحاديث عند

(١) راجع: تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالك ٥٩/١.



المجتهد لأنه نقل لدين الله في الموضوعين، وعلى هذا كان ينبغي أن يحرم غير ذلك. غير أن الناس توسعوا في هذا العصر فصاروا يفتنون من كتب يطالعونها من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين، وخروج عن القواعد. غير أن الكتب المشهورة لأجل شهرتها بعدت بعداً شديداً عن التحريف، والتزوير، فاعتمد الناس عليها اعتماداً على ظاهر الحال، ولذلك أيضاً أهملت رواية كتب النحو، واللغة بالعنعنة عن العدول بناء على بعدها عن التحريف، وإن كانت اللغة هي أساس الشرع في الكتاب، والسنة، فإهمال ذلك في النحو، واللغة، والتصريف قديماً وحديثاً يعضد أهل العصر في إهمال ذلك في كتب الفقه بجامع بعد الجميع عن التحريف.

وعلى هذا تحرم الفتيا من الكتب الغربية التي لم تشتهر حتى تتطافر عليها الخواطر، ويعلم صحة ما فيها، وكذلك الكتب الحديثة التصنيف إذا لم يشتهر عزو ما فيها من النقول إلى الكتب المشهورة، أو يعلم أم مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة وهو موثوق بعدالته، وكذلك حواشي الكتب تحرم الفتوى بها لعدم صحتها، والوثوق بها. أهـ.

قال ابن فرحون تعليقاً على قوله: "وكذلك حواشي الكتب... إلخ."

مراده إن كانت الحواشي غريبة النقل، وأما إذا كان ما فيها موجوداً في الأمهات أو منسوباً إلى محله وهي بخط من يوثق به فلا فرق بينها وبين سائر التصانيف، ولم تزل العلماء، وأئمة المذهب ينقلون ما على حواشي كتب الأئمة الموثوق بعلمهم المعروفة خطوطهم، وذلك موجود في كلام القاضي عياض، والقاضي أبي الأصبغ بن سهل، وغيرها إذا وجدوا حاشية يعرفون كاتبها نقلوا ذلك عنه ونسبوا إليه وأدخلوا ذلك في مصنفاتهم.

وأما حيث يجهل الكاتب، ويكون النقل غريباً فلا شك فيما قاله القرافي رحمه الله. (١) أهـ.

(١) راجع: تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالك ٦٨/١ - ٧٠.



## مصطلحات الأعلام<sup>(١)</sup>:

### المدنيون:

إذا أطلق المدنيون في الفقه المالكي فيشار بهم إلى من يلي:

١. أبو عمرو عثمان بن عيسى ابن كنانة المتوفى سنة ١٨٥هـ.
  ٢. أبو محمد عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المتوفى سنة ١٨٦هـ.
  ٣. أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجشون المتوفى سنة ٢١٢هـ.
  ٤. محمد بن سلمة المخزومي المتوفى سنة ٢١٦هـ.
  ٥. أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن يسار المتوفى سنة ٢٢٠هـ.
- قال الخرشي، والحطاب بعد أن ذكرا هذه الأسماء: ونظراؤهم. أهـ.

### المصريون:

يشار بهم على من يلي:

١. أبو عبد الله عبد الرحمن العتقي ابن القاسم المتوفى سنة ١٩١هـ.
٢. أبو محمد عبد الله بن وهب القرشي المتوفى سنة ١٩٧هـ.
٣. أبو عمر أشهب بن عبد العزيز المتوفى سنة ٢٠٤هـ.
٤. أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢١٠هـ.

(١) راجع: مواهب الجليل ٤٠/١، والخرشي على مختصر خليل ٤٨/١.



٥. أصبغ بن الفرّج أبو عبد الله المتوفى سنة ٢٢٥هـ.
٦. أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري ابن المواز المتوفى سنة ٢٦٩هـ.
٧. أبو علي سند بن عنان الأسدي القاضي المتوفى سنة ٤٥١هـ<sup>(١)</sup>.  
قال الخرشي، والحطاب بعد ذكر الخمسة الأولى: ونظراؤهم.

### المغاربة:

يراد بالمغاربة من يلي:

١. أبو محمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة ٣٨٦هـ.
٢. أبو الحسن علي بن محمد المعافري ابن القابسي المتوفى سنة ٤٠٣هـ.
٣. أبو بكر محمد بن محمد ابن اللباد المتوفى سنة ٣٣٣هـ.
٤. أبو الوليد سليمان الباجي المتوفى سنة ٤٧٤هـ.
٥. أبو الحسن علي بن محمد الربيعي اللخمي المتوفى سنة ٤٧٨هـ.
٦. أبو القاسم عبد الرحمن القيرواني ابن محرز - بكسر الراء - المتوفى سنة ٤٥٠هـ.
٧. أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي ابن عبد البر المتوفى سنة ٦٤٣هـ.
٨. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠هـ.
٩. أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي ابن العربي المتوفى سنة ٥٤٢هـ.

(١) لقد ذكر الخرشي أن القاضي سنداً من المغاربة، واستدرك عليه العدوي بأنه إسكندراني فينبغي أن يعد مصرياً باعتبار الإقليم ١٠هـ.  
كما عدّه من المغاربة أيضاً الحطاب.  
راجع: الخرشي مع حاشية العدوي ٤٩/١، ومواهب الجليل ٤٠/١.



١٠. المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي - من أكابر أصحاب مالك -  
توفي سنة ١٨٨هـ.

١١. أبو إسحق محمد بن القاسم ابن شعبان المتوفى سنة ٣٥٥هـ.

١٢. أبو بكر محمد بن عبد الله الصقلي المتوفى سنة ٤٥١هـ.

١٣. أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري - نسبة إلى مازر من  
جزيرة صقلية - توفي رحمه الله سنة ٥٣٦هـ.

قال الحطاب بعد أن ذكر أكثر المتقدمين: ونظراؤهم.

العراقيون:

يراد بالعراقيين من يلي:

١. القاضي إسماعيل بن إسحق الأزدي المتوفى سنة ٢٨٢هـ.

٢. القاضي أبو الحسن بن القصار علي بن أحمد المتوفى سنة ٣٩٨هـ.

٣. أبو القاسم عبد الله بن الحسن ابن الجلاب المتوفى سنة ٣٧٨هـ.

٤. أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري المتوفى سنة ٣٩٥هـ.

٥. القاضي عبد الوهاب أبو محمد بن نصر المتوفى سنة ٤٢٢هـ.

٦. القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٢هـ.

٧. القاضي أبو الفرج عمرو بن عمرو المتوفى سنة ٣٣٠هـ أو سنة ٣٣١هـ.

قال الحطاب والخرشي: ونظراؤهم.

تنبيه:

إذا اختلف المصريون، والمدنيون قدم المصريون غالباً لأنهم أعلام المذهب  
حيث إن منهم ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب.



وإذا اختلف المغاربة، والعراقيون قدمت المغاربة لأن منهم الشيخين (ابن أبي زيد وابن القاسي) وذكر بعضهم أنهما (ابن أبي زيد، وأبو بكر الأبهري).

وإذا اختلف المدنيون، والمغاربة قدم المدنيون لأن منهم الأخوين (مطرف وابن الماجشون) ولهما مكانة طيبة في الفقه المالكي.

قال العدوي في حاشيته<sup>(١)</sup>: سميا بذلك لكثرة ما يتفقان عليه من الأحكام وملازمتها.

الأخوان:

يراد بهما:

١. مطرف - بضم الميم وكسر ها - بن عبد الله بن يسار أبو مصعب وهو ابن أخت الإمام مالك وله صلة وطيدة بمؤسس المذهب توفي رحمه الله سنة ٢٢٠هـ.

٢. ابن الماجشون - الجيم مثلثة: تضم، وتفتح، وتكسر - هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون أبو مروان فقيه مالكي فصيح كف بصره في آخر حياته توفي رحمه الله سنة ٢١٢هـ. والماجشون: لقب لأبي سلمة واسمه: ميمون.

والماجشون: فارسي ولقب أبو سلمة به لأن وجنتيه كانتا حمراوين فسمي بالفارسية - المايكون - (الخمير) فشبه وجنتيه بالخمير فعربة أهل المدينة فقالوا الماجشون.<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية العدوي على الخرشي ٤٩/١.

(٢) راجع: تاريخ بغداد ٤٣٦/١٠.



الشيخان:

يطلقان علي:

١. ابن أبي القيرواني عبد الله إمام المالكية في وقته توفي رحمه الله سنة ٣٨٦هـ.

٢. ابن القابسي علي بن محمد بن خلف توفي رحمه الله سنة ٤٠٣هـ.

وقيل هما:

١. ابن أبي زيد القيرواني.

٢. أبو بكر الأبهري محمد بن عبد الله بن محمد شيخ المالكية في العراق توفي رحمه الله سنة ٣٧٥هـ.

القرينان:

١. أشهب بن عبد العزيز بن داود أبو عمر انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر بعد موت ابن القاسم وتوفي رحمه الله سنة ٢٠٤هـ.

٢. ابن نافع عبد الله بن سعيد بن نافع.

هذا وقد أطلق على أشهب، وابن نافع القرينان لأنه قرن أشهب مع ابن نافع لعدم بصره.

القاضيان:

١- القاضي أبو الحسن القصار علي بن أحمد المتوفى سنة ٣٩٨هـ.

٢- القاضي عبد الوهاب بن نصر المتوفى سنة ٤٢٢هـ.





القضاة الثلاثة:

هم القاضيان السابقان، والقاضي أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف المتوفى سنة ٤٧٤هـ.

محمد:

إذا أطلق لفظ - محمد - في الفقه المالكي فهو محمد بن المواز رحمه الله كما جاء في (حاشية العدوي على الخرشي ٤٩/١).

المحمدان:

١. محمد بن المواز الإسكندري المتوفى سنة ٢٦٩هـ.

٢. محمد بن سحنون المتوفى سنة ٢٥٥هـ.

المحمدون:

المحمدون أربعة وهم الذين اجتمعوا في عصر واحد من أئمة مذهب مالك ما لم يجتمع مثلهم في زمان<sup>(١)</sup>.

اثنان قرويان هما:

١- محمد بن إبراهيم بن عبدوس المتوفى سنة ٢٦٠هـ.

٢- محمد بن عبد السلام بن سحنون المتوفى سنة ٢٥٥هـ.

واثنان مصريان هما:

١- محمد بن إبراهيم الإسكندري المعروف بابن المواز المتوفى سنة ٢٦٩هـ.

٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٦٨هـ.

(١) راجع: تعليق الشيخ إبراهيم الجبرتي على المسائل الفقهية التي لا يعذر فيها الجهل ص ١٠.



الإمام:

يطلق لفظ - الإمام - في الفقه المالكي على الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

انشيخ: (١)

يطلق لفظ - الشيخ - على اثنين من فقهاء المالكية:

فإذا قال ابن عرفة - الشيخ - فإنه يعنى به أبا محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة ٣٨٦هـ.

وإذا قال بهرام الدميري - الشيخ - فإنه يريد به شيخه خليل بن إسحق صاحب - المختصر -.

شيخنا:

إذا أطلق الزرقاني هذا المصطلح فإنه يريد به إبراهيم بن محمد اللقاني المتوفى سنة ٨٩٦هـ.

الأستاذ:

المراد بهذا المصطلح عند المالكية هو الشيخ أبو بكر محمد بن الوليد المعروف بالطرطوشي والمعروف أيضاً بابن أبي رندقة المتوفى سنة ٥٢٠هـ (٢).

الصقليان:

١. أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس المتوفى سنة ٤٥١هـ.

(١) في علم المنطق يراد بالشيخ ابن سينا.

(٢) كشف النقاب لابن فرحون ص ١٧٣.



وهو الذي أشار إليه خليل رحمه الله في - المختصر - بمادة - الترجيح.

٢. أبو محمد عبد الحق بن محمد القرشي الصقلي المتوفى بالإسكندرية سنة ٤٦٦هـ.

### رموز للأعلام مستعملة عند فقهاء المالكية:

الرمز	المقصود به
ع ، ق	عبد الحق بن محمد أبو محمد القرشي المتوفى سنة ٤٦٦هـ.
ك	يشار به إلى تاج الدين عمر الإسكندري الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣١هـ.
مق	كما يشار به إلى - شرح الخرشي الكبير - ابن مرزوق محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨٤٢هـ.
طخ	موسى الطخيخي المتوفى سنة ٩٤٧هـ.
ض	القاضي عياض بن موسى أبو الفضل المتوفى سنة ٥٤٤هـ.
ش	أبو الوليد محمد بن رشد - الجد - المتوفى سنة ٥٢٠هـ.
هـ	محمد بن هارون التونسي المتوفى سنة ٧٥٠هـ.
ره	أبو عبد الله محمد الرهوني المتوفى سنة ١٢٣٠هـ.
مس	أبو عبد الله محمد المسناوي المتوفى سنة ١١٣٦هـ.
صر	ناصر الدين محمد بن حسن اللقاني المتوفى سنة ٩٥٧هـ.
غ	أبو عبد الله محمد بن حسن المعروف بابن غازي المتوفى سنة ٥٦٠هـ.



ق يقصد به المواق محمد بن يوسف الغرناطي سنة ٨٩٧هـ.

كما يقصد به الأقفهسي جمال الدين عبد الله بن مقدار المتوفى سنة ٨٢٣هـ.

عج علي بن زين الدين الأجهوري المتوفى سنة ١٠٦٦هـ.

شب إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي المتوفى سنة ١١٠٦هـ.

مصطلحات ابن الحاجب في كتابه - جامع الأمهات:

١. إنه يكتنى عن المدونة بقوله - وفيها - وإن لم يتقدم لها ذكر وذلك لاستحضارها في الذهن وكثرة تداولها بين أهل المذهب.

٢. إذا رتب شيئين على شيئي فإنه يجعل الأول للأول، والثاني للثاني كقوله في غسل اليدين. "وفي كونه للعبادة أو للنظافة قولان لابن القاسم وأشهب" فالقول بأنه للعبادة لابن القاسم والقول بأنه للنظافة لأشهب.

٣. أنه يريد بالسنة إذا ذكرها عمل أهل المدينة.

٤. أنه يريد بالعمل عمل أهل المدينة، ويحتمل أن يريد به عمل الصحابة رضي الله عنهم، وقد يشير بالعمل إلى ما اتفق عليه الفقهاء السبعة.<sup>(١)</sup>

٥. قول ابن الحاجب - لا بأس - لم يتفق العلماء على المعنى المراد بها وقد

(١) الفقهاء السبعة هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار وفي السابع ثلاثة أقوال: أحدها: أنه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

والثاني: أنه سالم بن عبد الله بن عمر.

والثالث: أنه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.



تكررت هذه اللفظة في - الأمهات -<sup>(١)</sup>.

فقال بعضهم: الظاهر أنها دالة على رفع الإثم المقيد بقيد عدم الطلب وهو القدر المشترك بين الجواز والكراهة. لأنها ترد مرة بمعنى الجواز السالم عن الكراهية، وقد ترد بمعنى الكراهة، وقد ترد لما تركه أحسن من فعله، وقد ترد لما فعله أرجح من تركه.<sup>(٢)</sup>

٦. من الألفاظ التي استعملها ابن الحاجب وهي قريبة في المعنى من لفظه - لا بأس -:

أ. قوله (واسع): فهذه اللفظة ترد لما تركه وفعله سواء.

ب. قوله (رجوت): فهذه اللفظة قريب من معنى - واسع - . قال ابن فرحون:<sup>(٣)</sup> والضمير في - رجوت - يعود على مالك رحمه الله.

ج. قوله (استخف): هذه الكلمة بمعنى - واسع - أيضاً.<sup>(٤)</sup>

٧. قوله - جل الناس - مراده: علماء الصدر الأول.

٨. قوله - فقهاء الأمصار - مراده: علماء المذهب.

(١) الأمهات هي: المدونة، والموازية، والعنينة، والواضحة.

(٢) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب ص ١٦٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) راجع هذه المصطلحات وغيرها في كشف النقاب لابن فرحون.



## مصطلحات الشيخ الدسوقي<sup>(١)</sup>:

في حاشيته على الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير<sup>(٢)</sup> رحمه الله:

١. (بن): يشار به إلى العلامة الشيخ محمد بن الحسن البناني أبو عبد الله. أصله من المغرب وتوفي رحمه الله سنة ١١٩٤هـ.<sup>(٣)</sup>

٢. (طفى): يشار به إلى العلامة الشيخ مصطفى بن عبد الله الرماصي أبو الخيرات له حاشية على شرح التتائي على مختصر خليل، وتوفي رحمه الله سنة ١١٣٦هـ.<sup>(٤)</sup>

٣. (ح): يشار به إلى الشيخ محمد بن محمد الحطاب أبو عبد الله. فقيه مالكي من علماء المتصوفين. أصله من المغرب ولد واشتهر بمكة المكرمة له كتب مفيدة وتوفي رحمه الله سنة ٩٥٤هـ.<sup>(٥)</sup>

٤. (شيخنا): يشير به الدسوقي إلى العلامة أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي. أخذ عنه الأمير، والدردير، والدسوقي وغيرهم. له مؤلفات دالة على فضله. توفي رحمه الله سنة ١١٨٩هـ.<sup>(٦)</sup>

---

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهرى ولد بمدينة سوق. له تأليف رزق فيها القبول: وتوفي رحمه الله سنة ١٢٣٠هـ.

راجع: شجرة النور الزكية ١/٣٦١.

(٢) هو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الخلوتي الشهير بالدردير له مصنفات في غاية الدقة ولد سنة ١١٢٧هـ وتوفي رحمه الله سنة ١٢٠١هـ.

راجع: شجرة النور الزكية ١/٣٥٩.

(٣) راجع: الأعلام ٦/٩١.

(٤) راجع: شجرة النور الزكية ١/٣٣٤.

(٥) راجع: الأعلام ٧/٥٨.

(٦) راجع: شجرة النور الزكية ١/٣٤٢، والأعلام ٤/٣٦٠.



٥. (عقب): يشار به إلى الشيخ عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المالكي من مصنفاته: شرحه على مختصر خليل. وتوفي رحمه الله سنة ١٠٩٩هـ.<sup>(١)</sup> ويرمز له بعض العلماء بـ (ز).

٦. (شب): يشار به إلى الشيخ إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبراخيتي من أفاضل المالكية بمصر توفي غريقاً في النيل وهو متوجه إلى رشيد. من مصنفاته: شرح مختصر خليل، والفتوحات الوهبية بشرح الأربعين حديثاً النووية توفي رحمه الله سنة ١١٠٦هـ.<sup>(٢)</sup>

٧. (خش): المراد به العلامة الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي - نسبة لبلدة بالبحيرة يقال لها أبو خراش بفتح الخاء - أول من تولى مشيخة الأزهر - توفي رحمه الله سنة ١١٠١هـ.<sup>(٣)</sup>

٨. (مج): المراد به مجموع خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد بن أحمد الأمير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ.

وهذا المجموع يسمى أيضاً (مختصر الأمير).<sup>(٤)</sup>

٩. (نت): المراد به الشيخ التتائي أبو الحسن جمال الدين يوسف بن مروان فقيه محدث مولده سنة ٨٤٦هـ.<sup>(٥)</sup>

(١) راجع: شجرة النور الزكية ٣٠٤/١.

(٢) راجع: الأعلام ٧٣/٦، وشجرة النور الزكية ٣١٧/١.

(٣) راجع: الأعلام ٣٤٠/٦.

(٤) راجع: شجرة النور الزكية ٧١/١.

(٥) راجع: شجرة النور الزكية ٢٧٣/١.



مصطلحات الشيخ الرهوني<sup>(١)</sup> على شرح الشيخ الزرقاني رحمهما الله:

١. (تو): يشير به إلى الشيخ التاودي وهو العلامة أبو عبد الله محمد التاودي بن الطالب بن سودة الأندلسي أصلاً الفاسي منشأً وداراً. فقيه المالكية في عصره توفي رحمه الله سنة ١٢٠٩هـ.<sup>(٢)</sup>

ويرمز له أيضاً بـ - ت - .

٢. (مب): يشير به إلى الشيخ محمد البناني الذي يرمز إليه الدسوقي بـ رمز (بن) كما تقدم.

٣. (ج): يشير به إلى الشيخ محمد بن الحسن الجنوي الحسني الفقيه الورع ولد سنة ١١٣٥هـ وتوفي رحمه الله سنة ١٢٠٠هـ.<sup>(٣)</sup>

٤. (جس): يشير به إلى الشيخ محمد بن الطيب جسوس الفقيه العلامة. ألف - نصره الفقيه - وتوفي رحمه الله سنة ١٢٧٣هـ.<sup>(٤)</sup>

٥. (بب): يشير به إلى الشيخ أحمد بابا بن أحمد. له ما يزيد على الأربعين كتاباً منها: شرح على المختصر من الزكاة إلى النكاح، وشرح صغرى السنوسي. توفي رحمه الله سنة ١٠٣٢هـ.<sup>(٥)</sup>

---

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد الرهوني المغربي فقيه متكلم من مصنفاته: حاشية على مختصر خليل ينسب إلى - رهونة - من قبائل جبال غمارة بالمغرب. نشأ وتعلم بفاس توفي رحمه الله سنة ١١٥٩هـ.

(٢) راجع: الأعلام ٦/٦٢.

(٣) راجع: الأعلام ٦/٩٢.

(٤) راجع: شجرة النور الزكية ١/٤٠١.

(٥) راجع: شجرة النور الزكية ١/٤٠١.





## مصطلحات الشيخ محمد الأمير في - المجموع - :

١. (المص) أو (الأصل): يشير به إلى - مختصر خليل -.
  ٢. (ح): يشير به إلى الشيخ محمد بن محمد الحطاب.
  ٣. (ر): يشير به إلى الشيخ مصطفى بن عبد الله الرماصي<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ١١٣٦هـ، ويرمز بحرف الراء خليل في - التوضيح - لمحمد بن راشد المتوفى سنة ٧٣١هـ.
  ٤. (عج): يشير به إلى الشيخ علي بن زين العابدين الأجهوري المتوفى سنة ١٠٦٦هـ.
  ٥. (عب) أو (عقب): يشير به إلى الشيخ عبد الباقي الزرقاني.
  ٦. (بن): يشير به إلى الشيخ محمد البناني<sup>(٢)</sup>.
  ٧. (شب): يشير به إلى الشيخ إبراهيم بن مرعي الشبراخيتي.
  ٨. (خش): يشير به إلى الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي.
  - ٩-١٠. (حش) و (شيخنا): يشير بهما إلى الشيخ علي العدوي.
- مصطلحات الشيخ زروق<sup>(٣)</sup> في شرحه لمتن - الرسالة - لأبي زيد القيرواني:

١. (ع): يشير به إلى الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة المتوفى سنة ٨٠٣هـ.

(١) راجع: شجرة النور الزكية ٤٠١/١.

(٢) راجع: شجرة النور الزكية ٤٠١/١.

(٣) راجع: شجرة النور الزكية ٤٠١/١.



٢. (س): يشير به إلى الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهوري قاضي الجماعة بتونس المتوفى سنة ٧٤٦هـ.
٣. (خ): يشير به إلى الشيخ غرس الدين خليل بن إسحق بن الجندي المصري القاهري المتوفى سنة ٧٦٩هـ.
٤. (م): يشير به إلى الشيخ تاج الدين بهرام بن عبد الله الدميري قاضي المالكية في وقته المتوفى سنة ٨٠٥هـ.<sup>(١)</sup>

### مصطلحات الشيخ خليل رحمه الله في مختصره:

ذكرت قبل ذلك أن من شروح - مختصر خليل - (مواهب الجليل) للحطاب، وقد رأيت أن أذكر هنا ما ذكره الحطاب<sup>(٢)</sup> شارحاً، ومبيناً ما ذكره خليل من مصطلحات في مختصره:

١. كلمة (فيها): يشير بها خليل رحمه الله إلى - المدونة.
- ومثل كلمة - فيها - (ومنها، وظاهرها) وكل ضمير غائب مؤنث عائد لغير مذكور فإنه يكون إشارة إلى - الدونة.
- وصح عود الضمير عليها وهي غير مذكورة لتقررهما في أذهان أهل المذهب المالكي.
٢. مادة (أول)<sup>(٣)</sup>: يشير بها خليل رحمه الله إلى الاختلاف الواقع بين شارحي - المدونة - في فهمها أي فهم المراد منها.

---

(١) ويرمز آخرون للشيخ بهرام بـ "ب".  
ويشير الشيخ أبو الحسن عبد السلام التسولي بحرف (م) إلى عبد الله بن محمد بن مياره المتوفى سنة ١٠٧٢هـ.

(٢) راجع: مواهب الجليل. ٣٤/١ - ٤٢.

(٣) أول - بضم الهمزة وكسر الواو مشدداً.



٣. مادة - الاختيار -

يشير بها رحمه الله لاختيار الإمام أبي الحسن على بن محمد اللخمي<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ٤٧٨هـ.

لكن إن ذكر ذلك بصيغة الاسم نحو - المختار، والاختيار - فذلك اختياره من خلاف لمن تقدمه.

وإن ذكره بصيغة الفعل نحو - اختاروا، واختير - فذلك اختياره نفسه.

٤. مادة - الترجيح -

يشير خليل رحمه الله بمادة - الترجيح - لابن يونس محمد بن عبد الله التميمي المتوفى سنة ٤٥١هـ.

وإن كان بصيغة الاسم نحو - الأرجح، والمرجح - فلاختياره من خلاف تقدمه.

وإن كان بصيغة الفعل نحو - رجح - مبيناً للفاعل، والمفعول فذلك اختياره هو في نفسه. وهو قليل.

٥. مادة - الظهور -

يشير بها رحمه الله لاختيار ابن رشد - الجد - وهو: محمد بن أحمد المتوفى سنة ٥٢٠هـ وبالاسم نحو - الأظهر، والظاهر - لاختياره من خلاف تقدمه وبالفعل نحو - ظهر - لاختياره في نفسه. وهو قليل.

٦. مادة - القول -

(١) اللخمي: بفتح اللام وسكون الخاء - نسبة إلى - لخم قبيلة باليمن.

راجع: اللباب لابن الأثير ١٣٠/٣.



يشير خليل رحمه الله بمادة القول للمازري أبي عبد الله محمد بن علي المتوفى سنة ٥٣٦هـ فإن كان بصيغة الاسم نحو - القول - فذلك اختياره من خلاف سابق وهو قليل.

وإن ذكره بصيغة الفعل نحو - قال أو قيل - فذلك اختياره في نفسه وهو كثير.

قال الحطاب رحمه الله:

وأعلم أنه يذكر اختيار هؤلاء الشيوخ تارة لكونه مخالفاً لما رجحه، وتارة لكونه هو الراجح وذلك حيث لم يذكر غيره، وكذا يفعل في اختيار غيرهم المشار إليه بصحيح، والأصح، واستحسن والله أعلم.

وقال ابن غازي رحمه الله:

وإنما جعل الفعل لاختيار الشيوخ في أنفسهم، والاسم الوصف لاختيارهم من الخلاف المنصوص لأن الفعل يدل على الحدوث والوصف يدل على الثبوت.

وخصهم بالتعيين لكثرة تصرفهم في الاختيار، وبدأ باللخمي لأنه أجروهم، ولذا خصه بمادة - الاختيار -، وخص ابن يونس بالترجيح لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه، وما يختار لنفسه قليل، وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات، وخص المازري بالقول لأنه لما قويت عارضته في العلوم، وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه.

٧. إذا اختلف الشيوخ في تشهير الأقوال وتساوا جميعاً في الرتبة فإن الشيخ خليل يذكر القولين المشهورين أو الأقوال المشهورة، ويأتي بعدها بلفظة - خلاف - إشارة إلى ذلك. وسواء اختلفهم في الترجيح بلفظ - التشهير - أو بما يدل عليه كقولهم - المذهب كذا، أو الظاهر أو الراجح، أو



المفتى به كذا أو الذي عليه العمل - أو نحو ذلك.

أما إذا لم يتساووا في الرتبة فإنه يقتصر على ما شهره أعلمهم.

قال ابن الفرات رحمه الله:

فابن رشد تشهيره مقدم على تشهير ابن بزيمة.

وابن رشد، والمازري، وعبد الوهاب متساوون.

٨. إذا لم يطلع خليل رحمه الله في الفرع على أرجحية منصوصة لغيره من

تشهير أو تصويب أو اختياره ذكر القولين أو الأقوال إلا أن يكون أحد

الأقوال ضعيفاً جداً فيتركه ويذكر ما سواه من الأقوال المتساوية.

هذا هو الأكثر في كلامه وقد يقع فيه شيء على خلاف ما ذكر.

ونص عبارة خليل رحمه الله:

"وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم إطلاعي في الفرع على أرجحية

منصوصة".

٩. إذا ذكر خليل رحمه الله لفظ - صحح - أو - استحسن - مبنيين

للمجهول فإنه يشير بذلك إلى أن شيخاً غير - اللخمي . وابن رشد،

والمازري، وابن يونس - هو الذي صحح هذا أو استظهره.

ونص عبارة خليل - وأشير بصحح أو استحسن إلى أن شيخاً غير الذي

قدمتهم صحح هذا أو استظهره - أهـ.

والأقرب إلى التحقيق أن التصحيح فيما يصححه الشيخ من كلام غيره.

والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشمول فيها، وقد يعبر بالوصف كالأصح،

والمصحح، والأحسن.

١٠. لفظ - التردد - يشير به إلى أمرين:



أحدهما: تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين. كنقلهم عن قبلهم حكماً في نازلة في باب ونقلهم عنهم حكماً آخر في باب آخر، وكنقل بعضهم اتفاق المتقدمين على حكم في نازلة، ونقل غيره عنهم الاختلاف فيها.

والثاني: تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين.

قال الخطاب رحمه الله بعد أن ذكر عبارة خليل - وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أو لعدم نص المتقدمين - أهـ.

فقوله - أو لعدم نص المتقدمين - معطوف على قوله - في النقل - ولا يصح عطفه على قوله - لتردد المتأخرين - لأنه يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين، وإن لم يحصل من المتأخرين تردد، وليس كذلك لفقد معنى التردد الذي هو التحير. إذ لا تحير مع تحرير المقتدى بهم، ولا سيما أمثال من تقدم.

وتردد المتأخرين في النقل هو اختلافهم في العزو للمذهب المسمى بالطرق.

وقال في - التوضيح<sup>(١)</sup> -: الطريقة عبارة عن شيخ أو شيوخ يرون المذهب كله على ما نقلوه. فالطرف عبارة عن اختلاف الشيوخ في كيفية نقل المذهب، والأولى الجمع بين الطرق ما أمكن، والطريق التي فيها زيادة راحة على غيرها لأن الجميع ثقات وحاصل دعوى النافي شهادة على نفي. أهـ.

وإذا كان الشيخ خليل رحمه الله قد ذكر أمرين للتردد إلا أنه لم يذكر علامة يميز بها بين الترددتين إلا أن الثاني أقل.

قال الخطاب رحمه الله: قد يقع التردد بين كلام المصنف بخلاف ما ذكر كما في قوله في آخر كتاب - الأفضية -: (وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد)،

(١) التوضيح: كتاب للشيخ خليل رحمه الله يقع في ستة مجلدات. اعتمد فيه الشيخ على اختيارات

ابن عبد السلام وزاد عليه القول في كثير من الفروع.

راجع: دليل السالك للدكتور/ حمدي شلبي ص ٨٨.



وفي قوله في كتاب - الشهادات: (وإن شهد ثانياً ففي الاكتفاء بالتركية الأولى تردد) فإن التردد في ذلك ليس من القسمين المذكورين، وإنما هو لكثرة الخلاف في المسألتين. أهـ.

١١. إذا قال: "الحكم كذا ولو كان كذا" فإنه يشير بإتيانه بلو إلى أن في مذهب مالك رحمه الله قولاً آخر في المسألة مخالفاً لما نطق به.

١٢. قال ابن غازي رحمه الله: من قاعدته أنه لا يمثل لشيء إلا لنكتة من رفع إبهام، أو تحذير من هفوة، أو إشارة لخلاف، أو تعيين لمشهور، أو تنبيه بالأدنى على الأعلى أو عكسه أو غير ذلك.

١٣. من قاعدته غالباً: أنه إذا جمع مسائل مشتركة في الحكم، والشرط نسقها بالواو، فإذا جاء بعدها بقيد علمنا أنه منطبق على الجميع.

وإن كان القيد مختصاً ببعضها أدخل عليه كاف التشبيه، فإذا جاء بالقيد علمنا أنه لما بعد الكاف.

١٤. من قاعدته هو وغيره من المتأخرين: أنهم إذا أسندوا الفعل إلى ضمير الفاعل الغائب، ولم يتقدم له ذكر كقولهم: قال وكره، ومنع، ورخص، وأجاز، ولم يمنع - ونحو ذلك فهو راجع إلى الإمام مالك رحمه الله للعلم به.

١٥. من عادته وكثير من أهل المذهب أنهم يستعملون لفظ - النذب - في الاستحباب وإن كان في مصطلح الأصوليين شاملاً للسنة، والمستحب، والنافلة.

والتفريق بين هذه الكلمات شائع في اصطلاح أهل المذهب.

١٦. يشير خليل بلفظ - إن الشرطية المقرونة بالواو - (وإن) إلى وجود خلاف خارج المذهب غالباً وقد يشير بها إلى خلاف داخل المذهب وقد يذكرها للمبالغة.



فوائد:

الفائدة الأولى:

إذا وردت عبارة - سكتوا عنه - فإنه يراد بها: البناني والرهوني، والتاودي.

الفائدة الثانية:

يطلق المذهب عند المتأخرين من أئمة المذهب على ما به الفتوى من إطلاق الشيء على جزئه الأهم كقوله (صلى الله عليه وسلم) - الحج عرفة<sup>(١)</sup> - لأن ذلك هو الأهم عند الفقيه المقلد.<sup>(٢)</sup>

الفائدة الثالثة:

المراد (بمذهبه) ما قاله هو وأصحابه على طريقته.  
ونسب إليه مذهباً لكونه يجرى على قواعده وأصله الذي بني عليه مذهبه،  
وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه.<sup>(٣)</sup>

الفائدة الرابعة:

ما ينسب إلى الشيخ الجزولي<sup>(٤)</sup>، وابن عمر<sup>(٥)</sup>، ومن في معناهما ليس بتأليف وإنما هو تقييد قيده الطلبة زمن إقرائهم فهو يهدي، ولا يعتمد.

---

(١) أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، وابن حبان، والحاكم وقال صحيح الإسناد، والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن يعمر.

تلخيص الحبير ٢/٢٥٥.

(٢) راجع: العدوى علي الخرشي ٣٤/١، ٣٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الجزولي هو الشيخ عبد الرحمن بن عفان المتوفى سنة ٧٤٠هـ تقريباً.

(٥) هو يوسف بن عمر الفاسي المتوفى سنة ٧٦٠هـ تقريباً.





قال الشيخ زروق<sup>(١)</sup> رحمه الله: وقد سمعت أن بعضاً أفتى بأن من أفتى من التقاييد يودب. أهـ.

#### الفائدة الخامسة:

المراد بلفظ - الاتفاق - : اتفاق علماء المذهب، والمراد بلفظ - الإجماع - اتفاق جميع العلماء من المالكية وغيرهم.

قال ابن فرحون<sup>(٢)</sup>: ولم تطرد لابن الحاجب في ذلك قاعدة فقد حكى الاتفاق في محل الإجماع وحكى الاتفاق أيضاً فيما فيه خلاف.

#### الفائدة السادسة:

لفظ - الجمهور - إذا ورد في الكتب التي تعنى بالخلاف داخل المذهب فإنه يراد به جل الرواة عن مالك رحمه الله.

ومقابل - الجمهور - قول الأقل الذي هو شاذ.

وإذا ورد هذا اللفظ - الجمهور - في الكتب التي تعنى بالخلاف خارج المذهب فإنه يراد به الأئمة الأربعة (أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد).

#### الفائدة السابعة:

مقابل - الأكثر - الأقل من غير نظر إلى شذوذ ولا غرابة وقد يطلق - الأكثر - ويراد به أكثر الرواة.

وبهذا يظهر الفرق بين المصطلحين - الجمهور والأكثر - فمقابل - الجمهور - الأقل - الذي هو شاذ ومقابل - الأكثر - الأقل من غير نظر إلى شذوذ.<sup>(٣)</sup>

(١) راجع: شرح الرسالة ٤/١.

(٢) كشف النقاب ص ١١٤.

(٣) المرجع السابق.



المتقدمون والمتأخرون من علماء المذهب:

المتقدمون: يطلق هذا المصطلح على العلماء الذين هم قبل ابن أبي زيد القيرواني من تلامذة الإمام مالك رحمه الله كابن القاسم وسحنون.

المتأخرون: يطلق هذا المصطلح على ابن أبي زيد القيرواني ومن أتى بعده من علماء المالكية حيث إنه رحمه الله أول طبقات المتأخرين.

يقول الدسوقي<sup>(١)</sup> رحمه الله: إن أول طبقات المتأخرين طبقه ابن أبي زيد، وأما من قبله فمتقدمون.

**التشهير عند اختلاف الأئمة:**

في أثناء الحديث عن مصطلحات الأعلام ذكرت تنبيهاً بينت فيه حكم ما إذا اختلف مجموع علماء المالكية المصريين، أو المغاربة، أو المدنيين، أو العراقيين.

وهنا أبين حكم اختلاف أفراد الأئمة. فقد يختلف إمامان مصريان، أو مدنيان، أو مدني، ومصري، أو مصري، وعراقي - مثلاً - فعلى أي أساس يكون الترجيح بينهما؟

وما الحكم إذا كان للإمام الواحد قولان متعارضان في مسألة واحدة؟

الحق أن طالب الترجيح إما أن يكون أهلاً للنظر في الأدلة، والترجيح بين الأقوال، وإما أن لا يكون أهلاً لذلك.

**فإن كان طالب الترجيح أهلاً للنظر، والترجيح فالحكم كما يلي<sup>(٢)</sup>:**

أولاً: يجب عليه أن يعمل فكره، ونظره، ويحكم قواعد المذهب، وأصوله حتى يترجح عنده أحد القولين، أو يتبين المتقدم فيكون مرجوحاً، والمتأخر فيكون راجحاً وذلك إذا كان الاختلاف لشخص واحد.

(١) حاشية الدسوقي ٢٥/١.

(٢) راجع: البحث الفقهي لأخينا المرحوم الدكتور/ إسماعيل عبد العال ص ٢٠٠.



ثانياً: ترجيح أحد القولين المتعارضين إذا كان موافقاً لمذهب آخر. حيث إن هذه الموافقة تجعل هذا القول أولى بالرجحان من غيره.

وهذا النوع من الترجيح معمول به في المذهب المالكي، فقد صرح ابن فرحون بذلك بعد أن حكى ما قاله ابن الصلاح الشافعي، وكذا القفال أبو بكر المروزي من حصول الترجيح به.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

وفيها استفدت من الغرائب بخراسان عن الشيخ حسين بن مسعود عن شيخه القاضي حسين بن محمد قال: إذا اختلف قول الشافعي في مسألة، وأحد القولين يوافق مذهب أبي حنيفة فأيهما أولى بالفتوى؟

قال الشيخ أبو حامد: ما يخالف قول أبي حنيفة أولى لأنه لولا أن الشافعي عرف فيه معنى خفياً لكان لا يخالف أبا حنيفة.

وقال الشيخ القفال: ما يوافق قول أبي حنيفة أولى.

قال: وكان القاضي يذهب إلى الترجيح بالمعنى ويقول: كل قول كان معناه أرجح فذلك أولى، وأفتى به.

قال: قلت: وقول القفال المروزي أظهر من قول أبي حامد الإسفراييني.

وكلاهما معمول على ما إذا لم يعارض ذلك من جهة القول الآخر ترجيح آخر مثله أو أقوى منه.

قال ابن فرحون بعد أن ساق هذا الكلام:

وهذه الأنواع من الترجيح معتبرة أيضاً بالنسبة إلى أئمة المذهب.<sup>(١)</sup> أهـ.

(١) راجع: تبصرة الحكام ٦٥/١.



ثالثاً: ترجيح أحد القولين بناء على رجحان معنى في أحدهما كأن يكون أوفق، وأرفق.

وإن لم يكن طالب الترجيح أهلاً للنظر وإعمال الفكر فالحكم كما يلي:

أولاً: تقديم قول الأعلام الورع على العالم الأورع.

ثانياً: التخيير بين أقوال الأئمة عند تساويهم في الرتبة.

وهذا التخيير لا يصح أن يكون مبنياً على الهوى، والتشهي، وإنما يجب أن يكون مقيداً بالوجوه المعتبرة شرعاً.

### مصطلح - المشهور -:

في أثناء الحديث عن كتاب - المدونة - ذكرت أن لفظ - التشهير - عند السادة المالكية يراد به الترجيح.

وأقول إن لفظ - المشهور - متداول في كتب المالكية فما المراد به عندهم؟

قال ابن بشير<sup>(١)</sup> رحمه الله: إن العلماء اختلفوا في المراد من لفظ - المشهور

- على قولين:

أحدهما: أنه ما قوي دليله.

والآخر: ما كثر قائله.

وبعد أن ذكر الشيخ القولين قال: والصحيح أنه ما قوي دليله.<sup>(٢)</sup>

(١) هو أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التتوخي الإمام العالم الجليل الفقيه. من مصنفاته: - التنبيه -، وكتاب جامع الأمهات، والتذهيب على التهذيب. وكتاب - المختصر - ذكر فيه أن أكمله سنة ٥٢٦هـ ومات شهيداً ولم أقف على سنة وفاته. راجع: شجرة النور الزكية ١/١٢٦.

(٢) راجع: تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالك ١/٦٢.



وحكي الدسوقي رحمه الله ثلاثة أقوال في مصطلح - المشهور - هي: (١)

الأول: ما قوي دليله فيكون بمعنى الراجح.

الثاني: ما كثر قائله. وهو المعتمد.

الثالث: رواية ابن القاسم عن مالك رحمه الله في المدونة.

ولما كان المعروف عند فقهاء المذهب تقديم قول ابن القاسم في - المدونة - على قول غيره فيها، وتقديم رأي غيره في المدونة على رأيه في غيرها فإن الخلاف في - المشهور - ينحصر في قولين:

الأول: ما قوي دليله.

الثاني: ما كثر قائله.

فرجح بعضهم في تعريف المشهور - القول الأول - ما قوي دليله.

ورجح بعضهم - القول الثاني - ما كثر قائله. (٢)

والمأمل في كتب السادة المالكية يجد أن مسائل المذهب تدل على أن المشهور - هو: ما قوي دليله لا ما كثر قائله، وأن الإمام مالكا رحمه الله كان يراعي من الخلاف ما قوي دليله، وليس ما كثر قائله، فقد أجاز الصلاة على جلود السباع إذا ذكيت، وأكثرهم على خلافه، وأجاز أكل الصيد إذا أكل منه الكلب، ولم يراع في ذلك خلاف الجمهور. (٣)

(١) راجع: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٠/١.

(٢) لا يقال عن المشهور: ما كثر قائله إلا إذا كان القائل به ثلاثة فأكثر.

(٣) راجع: تبصرة الحكام ٦١/١.



فوائد: (١)

الأولى: إذا كان في المسألة قولان: أحدهما مشهور، والآخر قيل عنه إنه الأصح فإن هذا يدل على ما يلي:

١. تميز - الأصح - بمرجح على المشهور، وكذلك على مقابلة - الصحيح.

٢. وجوب العمل، والفتوى بالأصح.

الثانية: لبعض المجتهدين من متأخري فقهاء المذهب كأبي الوليد بن رشد، وابن العربي وأبي الأصبغ بن سهل اختيارات، وتصحيحات لبعض الروايات، والأقوال عدلوا فيها عن - المشهور - وجرى باختيارهم عمل الحكام، والفتيا لما اقتضته المصلحة، وجرى به العرف.

الثالثة: تظهر ثمرة الخلاف في - المشهور - في أن من كان من أهل الاجتهاد والنظر في الأدلة، وإعمال قواعد المذهب فله تعيين - المشهور.

وأما من لم يبلغ هذه الدرجة، وكان حظه من العلم نقل ما في - الأمهات - فليس له ذلك، ويلزمه اقتفاء ما شهره أئمة المذهب.

### مصطلح - الراجح -:

يرى بعض الفقهاء أن الراجح، والمشهور معناهما واحد وهو: ما قوي دليله. ويرى بعضهم أن بينهما تغايراً: فالمشهور: ما كثر قائله، والراجح: ما قوي دليله.

وفي هذه الحالة عند التعارض يقدم الراجح على المشهور إذا كان المشهور ضعيف المدرك يقيناً كالاقتصار في ركعتي الفجر على الفاتحة، فإن كل من تكلم عليه من المتأخرين قال دليله ضعيف.

ويتم المشهور على الراجح إذا كان ضعف دليل المشهور ظنياً فقط كالذلك في غسل الجنابة. المشهور فيه أنه واجب لذاته، ومقابلته أنه واجب لإيصال الماء للبشرة، فيقدم المشهور وإن كنا نظن ضعف مدركه على مقابله.

(١) راجع: البحث الفقهي ص ٢٠٩، ٢١٠.



تنبيه:

أعلى درجة في الترجيح - كما يفهم من كلام شيوخ المذهب - هي ما إذا اجتمعت الشهرة مع الرجحان أي إذا كان القول المفتى به مشهوراً، وراجحاً في الوقت نفسه.

### صور وجوب العمل بأحد القولين<sup>(١)</sup>:

حصر بعض الفقهاء صور وجوب العمل بأحد القولين الذي هو أقوى من مقابله في ست صور هي كما يلي:

م	القول الأول	مقابلة	جهة القوة
١	مشهور	شاذ	المشهورية
٢	راجح	ضعيف	الراجحية
٣	راجح	مشهور	الراجحية
٤	مشهور أو راجح	شاذ أو ضعيف	اجتماع المشهورية، والراجحية
٥	مشهور وراجح	راجح فقط	اجتماع المشهورية، والراجحية
٦	مشهور وراجح	مشهور فقط	اجتماع المشهورية، والراجحية

### صور تساوي القولين<sup>(٢)</sup>:

يتساوى القولان في أربع صور هي:

١. أن يكون القولان مشهورين معاً.

(١) راجع: البحث الفقهي ص ٢١٣.

(٢) راجع: البحث الفقهي ص ٢١٥.



٢. أن يكون القولان راجحين معاً.
  ٣. أن يكون كل من القولين راجحاً، ومشهوراً.
  - وهذه الصور الثلاث متساوية في القوة.
  ٤. ألا يترجح أحد القولين على الآخر.
  - وهذه صورة التساوي في الضعف.
- مصطلحات متقابلة:

يقول الشيخ العدوي رحمه الله:

إذا قيل - الأظهر - كان فيه إشعار بأن مقابله فيه ظهور أيضاً لأن الأظهر اسم تفضيل يقتضي المشاركة، وزيادة، والمشهور يقابله الغريب، وهذا بحسب الأصل، والصحيح يقابله الضعيف، والأصح يشعر بصحة مقابله لأنه اسم تفضيل كالأظهر<sup>(١)</sup> أهـ.

وهذه المصطلحات يمكن أن نجملها فيما يلي:

١. الأشهر يقابله المشهور.
٢. الأصح يقابله الصحيح.
٣. الأظهر يقابله الظاهر.
٤. الصحيح يقابله الضعيف.
٥. المشهور يقابله الغريب أو الشاذ.
٦. الراجح يقابله الضعيف.

(١) راجع: حاشية العدوي على الخرشي ٤٦/١.





## علامات التشهير:

للتشهير علامات تدل عليه<sup>(١)</sup> منها:

١. المشهور كذا.
٢. المذهب كذا ويطلق على آراء مالك الاجتهادية وكذلك آراء من بعده، ويراد به عند المتأخرين ما به الفتوى.
٣. الظاهر كذا.
٤. الراجح كذا.
٥. المفتى به كذا. والمراد به القول الراجح أو المشهور.
٦. الذي عليه العمل كذا. يطلق هذا على ما إذا صحح أحد العلماء المتأخرين الذين هم أهل للترجيح قولاً غير مشهور ولا راجح وأفتى به فإنه يعمل به إذا كانت هناك مصلحة عامة أو عرف يقتضي ذلك.
٧. المعروف كذا. ويطلق على القول الثابت عن مالك أو أحد أصحابه.
٨. المعتمد كذا. ويطلق على القوى سواء أكانت قوته لرجحانه أو لشهرته.

## علامات الترجيح:

قد يصرح عند الترجيح باللفظ نفسه، أو ما يشتق منه، أو بما يدل على معناه كقولهم<sup>(٢)</sup>:

١. الأصح كذا.

(١) راجع: مواهب الجليل ٣٦/١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، وتقريرات الشيخ عlish

عليها ٢٣/١، والبحث الفقهي ص ٢١٥.

(٢) راجع: البحث الفقهي ص ٢١٦.



٢. أو الأصوب كذا.

٣. أو الظاهر كذا.

٤. أو العمل على كذا.

### معاجم المصطلحات الفقهية في المذهب المالكي:

١. كتاب (تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب): لأبي عبد الله محمد بن عبد

السلام بن يوسف التونسي المتوفى سنة ٧٤٩هـ.<sup>(١)</sup>

وهو شرح لألفاظ كتاب (جامع الأمهات في فقه مالك) لأبي عمرو عثمان ابن

الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

وهو مرتب على حروف المعجم ولا يزال مخطوطاً.<sup>(٢)</sup>

٢. كتاب (الحدود في التعاريف الفقهية): لأبي عبد الله محمد بن عرفة

المتوفى سنة ٨٠٣هـ.

وقد تعرض فيه ابن عرفة للتعريفات، وحدودها من جوانب متعددة، فهو

يعرف المصطلح بالحد الحقيقي تارة وبالرسم تارة أخرى، ويتناول الحقيقة الفقهية،

والعرفية، واللغوية، وغير ذلك من المباحث التي لا يستغنى عنها باحث.

والكتاب مطبوع.<sup>(٣)</sup>

(١) راجع: الأعلام ٢٠٥/٦.

(٢) راجع: البحث الفقهي ص ١٧٢.

(٣) المرجع السابق.